# تعريب العلوم

للدكتورة عائشة عبد الرحمن
( بنت الشاطيء )
استاذة كرسي اللغة العربية وآدابها
( جامعة عين شمس )

اضع فى التقدير ان قضية تعريب العلوم وتدريسها باللغة العربية محصورة فى نطاق التعليم الجامعي والعالي ، والبحوث العلمية ، دون مراحل التعليم المتوسط والثانوية التي لا مجال للظن بوجود مشكلة فيها حول تدريس العلوم بالعربية ، بعد ان مارست اكثر اقطار الوطن العربي تدريس العلوم باللغة العربية فى المراحل قبل الجامعة .

ويمكن ان نستبعد كذلك من التعليم العالي ، كل المواد النظرية والعلوم الانسانية ، حيث لا نواجه اي صعوبة فى تدريسها باللغة العربية على اعلى مستوى .

وتبقى العلوم الطبيعية والرياضيات والطب والصيدلة وامثالها ، وفيها تختلف الآراء وتتعدد وجهات النظر ، حول امكان تدريسها باللغة العربية .

والمشكلة فى رايي لا يمكن النظر فيها من ناحية اللغة فحسب ، وانما ينبغي ان ندرك المشكلة بكل ابعادها :

فمن ناحية اللغة ، لا استطيع ان اقر عجز العربية عن اداء كل العلوم المختلفة ، على اعلى مستوى ، وطبقا لاحدث مناهج الدرس والتعليم .

ولست فى هذا الموقف متاثرة بعصبية قومية او ثقافية ، ولا انا مدفوعة اليه بحكم تخصصي فى الدراسات العربية ، وانما اخضع للواقع التاريخي الذي شهد طاقة العربية على استيعاب كل العلوم والثقافات فى حركة الترجمة المشهورة ، التي عربت فى القرنين الثاني والثالث للهجرة ، تراث العلوم والفكر ، ومنه الطب والهندسة والفلك والرياضيات والفلسفة ، كما استقرىء تراث علماء العرب فى عصر النهضة الاسلامية ، وقد كتبوا مباحثهم ومؤلفاتهم بالعربية ، من امثال ابن الهيثم والخوارزمي والبيروني وابن سينا والكندي وابن رشد وابن النفيس وابن البيطار وابن ماجد ، الى آخر ثبت الاعلام الذين اثروا المكتبة العلمية بذخائر مؤلفاتهم العربية .

غير ان المشكلة فى رايي ذات ابعاد تبدو بها معقدة صعبة :

فهناك من ناحية ؛

**مشكلة المعجم العربي** ؛ ومدى صلاحيته لاداء العلوم الحديثة بكل دقتها . فمعاجمنا تحشد الدلالات المختلفة والمعاني المتعددة فى المادة اللغوية الواحدة ، دون تنسيق دلالي يميز الاستعمالات الحسية او المعنوية المجازية او الاصطلاحية ، ويلمح الملحظ الذي سوغ انتقال اللفظ من دلالة الى اخرى .

ومعاجمنا لا تلتفت الى فروق الدلالات بين الالفاظ المقول بترادفها ، مما يجعل مسألة تعريب العلوم بالفة المشقة والتعقيد ؛ اذ نواجه مسائل علمية ومصطلحات فنية دقيقة لا يمكن ان يتوارد عليها لفظان ، مهما يقل قائلون بترادفها .

وهناك ايضا من ابعاد المشكلة :

1) **أشخاص العلماء** الذين ينهضون بعبء التعريب : فعلماء اللغة ليسوا اهل اختصاص بالعلوم التجريبية التي نحتاج الى تعريبها ، [illegible]اء الطب او الهندسة او الكيمياء .. ليسوا غالبا [illegible]ل الفقه والدراية بأسرار اللغة العربية . و[illegible]نادرة منهم التي تستطيع ان تنهض بعبء التعريب . [illegible]د تشغلها شواغل البحث والدرس فى مجال تخصصها ، عن التجرد للتعريب .

2) **الاساتذة والمدرسون** الذين يقومون بتدريس هذه العلوم فى الجامعات والمعاهد العليا : فالجمهرة الغالبة منهم قد تلقوا دراساتهم العلمية في معاهد وجامعات اجنبية ، وتمكنوا من مواد تخصصهم باللغة التي تلقى بها كل منهم دراسته العلمية . وقد انقطعت صلتهم باللغة العربية ، دراسة ، من بدء المرحلة الجامعية بحيث يشق على اكثرهم ان يقرأ المادة العلمية مترجمة الى العربية ، فضلا عن قدرته على تدريسها بهذه اللغة التي يغيب عنه فقه اساليبها فى الاداء والتعبير ؛ وتتدخل ثنائية اللغة فى هذا الموقف فتزيده صعوبة ؛ حيث يمارس كل هؤلاء الاساتذة والمعلمين حياتهم اللغوية باللهجات العامة الدارجة ؛ وأكثر قراءاتهم فى العربية تكاد تنحصر في الصحافة بلغتها السهلة ؛ والكتب العامة ذات الاساليب البسيطة الميسرة .

اما المصطلحات العلمية ، ففي رايي انها تواجه :

- اختلاف المصطلح العلمي الواحد بين قطر عربي وآخر .

- تزمت اكثر المعربين وتحرجهم من نقل مصطلح شاع لفظه الاجنبي وذاع ، ليضعوا بديلا له لفظا غريبا من معجم العربية الذي يجب ان ينمو مع ازدياد حاجات العصر ، ويساير تطور الزمن .

* * *

وفى رايي ان المشكلة تحتاج الى عقد حلقة دراسية جامعة ، يشترك فيها فقهاء اللغة واساتذة العلوم على مستوى الوطن العربي ، لدرس ابعاد المشكلة والنظر فى ايجاد حلول حاسمة لمسألة المعاجم اللغوية وموقف العلماء وموقف الاساتذة بالكليات العلمية ومشكلات حياتنا اللغوية .

واذكر ان منظمة اليونسكو دعت الى مؤتمر محدود من الخبراء ، عام 1951 ، لدراسة عالية عن التعليم باللغات القومية والمحلية ، وكان من الموضوعات المعروضة للبحث « حركة تجديد اللغة العربية للتعبير عن حاجات الحياة الحديثة ، وللتعليم العالي» وها نحن أولاء لا نزال نواجه القضية نفسها بعد سبعة عشر عاما من مؤتمر اليونسكو ؛ وأظن أن بحثها فى حلقة علمية متخصصة ، على نطاق الوطن العربي ، اجدى من بحثها فرعيا فى مؤتمر دولي .

والمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط ، مرجو لان يدعو الى هذه الحلقة ويهيىء الظروف لنجاحها ، ثم متابعة تنفيذ توصياتها ، حتى لا يكون مصيرها كمصير توصيات مؤتمر توحيد المصطلحات العلمية الذي عقد فى الجزائر سنة 1964 ، ثم طويت فى منطقة الظل .